

## الإنتخابات التركية: استمرار أم تغيير؟

ينظر الجميع إلى الإنتخابات التي ستجري في ١٤ أيار/ مايو الجاري على أنها الأهم والأخطر في تاريخ تركيا الحديث. وهي كذلك لأن على نتائجها ستترتب الكثير من التحولات الداخلية والإقليمية ولا سيما في حال فازت المعارضة. الإنتخابات التي ستجري مزدوجة رئاسية ونيابية وعلى الرغم مما بقي من صلاحيات للبرلمان فإن معظم الصلاحيات باتت منذ العام ٢٠١٨ بيد رئيس الجمهورية الذي أسس نظاما رئاسيا لا يُبقي للبرلمان سوى صلاحيات محدودة. من هنا فإن الأنظار تتجه الى إنتخابات رئاسة الجمهورية وليس الى إنتخابات المجلس النيابي.

في حال فوز الرئيس التركي الحالي رجب طيب إردوغان بالرئاسة فهذا يعني استمرار السياسات التركية الحالية في الداخل وفي الخارج. مع إضافة أنه قد يتشدد أكثر في بعض القضايا التي كان مضطرا لتقديم بعض التنازلات فيها من أجل ان يضاعف من حظوظ فوزه في الإنتخابات او على الأقل من اجل ألا تتراجع كثيرا هذه الحظوظ. لقد كان إردوغان مضطرا مثلا لعقد مصالحات مع بعض الدول الخارجية من أجل إمداده بالمال لتحسين وضع الاقتصاد المنهار. وكان مضطرا ان يعقد صفقات مع دول اخرى لأنه لا بديل له عن هذه الدول. الآن في حال فوزه فهو لن يكون مضطرا لكل هذه التنازلات حتى لو انهيار الاقتصاد لأن هذا الانهيار لم يكن حائلا دون إعادة انتخابه في ١٤ أيار المقبل في حال فاز بالرئاسة من جديد. وعلى هذا يتوقع ان تتواصل السياسة الخارجية التركية مع بعض التشدد. لكن الخطر ان إردوغان سوف يتشدد أكثر في الداخل التركي ويشدد قبضة نظام الرجل الواحد وينحو إلى المزيد من خطوات أسلمة الدولة واستئصال ما يمكن أن يكون قد تبقى من أثر للنزعات العلمانية. كما قد يتشدد أكثر تجاه الأكراد خصوصا انهم

سيصوتون ضده في الانتخابات الرئاسية وكان يمكن ان يكونوا هم الفصيل الحاسم في إسقاطه.

أما في حال خسارة إردوغان الرئاسة وفوز مرشح المعارضة كمال كيليتشدار أو غلو فإن زلزالا حتميا سيحدث في تركيا ولا سيما على الصعيد الداخلي.

فالنظام الرئاسي في تركيا ألغى عمليا التعددية الحزبية بحيث أن تشكيل الحكومة بيد رئيس الجمهورية ولا حاجة لثقة البرلمان ولا قيود على الموازنة العامة ويهمش من دور البرلمان ويبقي بالتالي كل القوى السياسية الأخرى خارج دائرة المشاركة الفعلية في القرار ولو من خلال البرلمان. لذلك فإن الخطوة الأولى التي ستخطوها المعارضة هي الغاء النظام الرئاسي والعودة الى نظام برلماني قوي. كذلك ستوقف المعارضة عملية إضفاء المزيد من الطابع الديني على الدولة وتعيد الاعتبار لمبدأ العلمانية ومنع الاستثمار في الدين وإخراج الدولة من ان تكون دولة الحزب الواحد وبالتالي فإن عمليات "تطهير" واسعة ستكون في الانتظار. ونظرا لأن الأكراد الان سيؤيدون مرشح المعارضة فإنه في حال فوزه قد يتخذ خطوات عملية لتخفيف الضغوط عن الحركة الكردية مثل منع إغلاق احزابهم ومنع إقالة رؤساء بلدياتهم وتوسيع مجالات استخدام هويتهم الثقافية من لغة وتعليم. اما في ما خص المطالب السياسية مثل منح الحكم الذاتي للمناطق الكردية فهذا قد لا يكون سهلا امام مرشح المعارضة في حال فوزه وقد يكون المخرج في توسيع صلاحيات اللامركزية الإدارية. ذلك أن المعارضة لا تقتصر على حزب الشعب الجمهوري العلماني بل تضم كذلك قوى قومية متشددة مثل الحزب الجيد الذي لا ينظر بكثير من الارتياح إلى منح الأكراد أي صيغة من صيغ الحكم الذاتي.

ومع ان المعارضة تُتهم بأنها "أطلسية" فإن كيليتشدار أو غلو أعلن انه سيعزز العلاقات التركية-الروسية لتكون أقوى وسيسعى لبذل المزيد من الجهد للانضمام الى الاتحاد الأوروبي كذلك سوف يعمل على حل الأزمة السورية من خلال اللقاء مع الرئيس السوري نفسه وإعادة اللاجئين إلى بلادهم والانسحاب من سوريا واعتماد العلمنة، لا الايديولوجيا، في السياسة الخارجية وهذا يعني عدم تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للدول ولا سيما الدول العربية وهذا لو حدث سيكون تحولا كبيرا جدا. وعلى هذا ستكون الانتخابات الرئاسية في تركيا محط الأنظار نظرا لتأثيرات نتائجها على مشكلات المنطقة والعالم كما على الداخل التركي.

**رئيس التحرير**